

Distr.: General
18 April 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في نيبال

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعد عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) إلى المجلس باعتباره التقرير القطري الثاني عن حالة الأطفال والتزاع المسلح في نيبال. وهو يغطي الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويعقب تقرير الأول (S/2006/1007) والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة له الصادرة عن الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح (S/AC.51/2007/8).

ويشير التقرير إلى أنه رغم التراجع الهام في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، لم تتوقف الانتهاكات ضد الأطفال. ويلاحظ التقرير أن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) جند عددا كبيرا من الأطفال قبل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار ونقلهم إلى مواقع التجميع. ولم يحرز أي تقدم في سبيل تسريحهم رسمياً، وإن أفرج عن العديد منهم بشكل غير رسمي. ويلاحظ التقرير أيضاً أن الاضطراب الاجتماعي في منطقة تيراي أسهم في قيام نمط من الاحتجاجات وفي نشوء جماعات سياسية ومسلحة وضعت مخاطر جديدة أمام الأطفال، بما في ذلك مخاطر التجنيد. ويبرز التقرير على الخصوص تزايد استخدام جميع الأحزاب السياسية الرئيسية للأطفال في المظاهرات السياسية والإضرابات والحصارات.

ويقدم هذا التقرير عددا من التوصيات، منها توصيات بأن يوافق الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) على خطة عمل ملموسة ومحددة زمنياً لتنفيذ التزامه بالإفراج عن الأطفال في الجيش الماوي، وأن يزيح العقبات التي تحول دون إعادة إدماج الأطفال المفرج عنهم بشكل غير رسمي. ويوصي أيضاً بأن تلتزم حكومة نيبال التزاماً واضحاً بإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وبأن تعزز الحماية القانونية للأطفال عن طريق تجريم تجنيدهم ومحاكمة منتهكي حقوق الطفل. ويدعو التقرير أيضاً الجماعات المسلحة في منطقة تيراي إلى وقف انتهاكات حقوق الطفل، ويدعو الأحزاب السياسية إلى وضع حد لاستخدام الأطفال في المظاهرات والإضرابات والحصارات.



أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الذي أعد وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويعقب تقرير الأول عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في نيبال (S/2006/1007) والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة له الصادرة عن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2007/8). ويدرس التقرير اتجاهات انتهاكات حقوق الطفل في ظل الأوضاع الهشة التي تتسم بها فترة ما بعد انتهاء النزاع المسلح في نيبال الذي دام عقدا من الزمن، مع التركيز على الانتهاكات الجسيمة الستة الواردة في القرار وهي: قتل وتشويه الأطفال؛ وتجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا؛ والاختطافات؛ والعنف الجنسي؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات؛ ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال.

٢ - وقد تراجعت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل تراجعا هاما منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في نيبال في عام ٢٠٠٦. وأحرزت عملية السلام بشكل عام تقدما كبيرا في مدة قصيرة. غير أن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال لم تتوقف:

(أ) جند الجيش الماوي عددا كبيرا من الأطفال قبيل التوقيع على اتفاق السلام الشامل. ولم يحرز أي تقدم في سبيل ضمان تسريح هؤلاء الأطفال رسميا، وإن أفرج عن عدد كبير منهم بشكل غير رسمي؛

(ب) أسهمت الاضطرابات الاجتماعية المرتبطة بمسائل الإقصاء الذي طال أمده في قيام غمط متواتر من الاحتجاجات ونشوء جماعات سياسية ومسلحة في سهول منطقة تيراي الجنوبية وضعت مخاطر جديدة أمام الأطفال، بما في ذلك تشريدهم وقتلهم وتجنيدهم؛

(ج) على الرغم مما تبذله الحكومة من جهود، تقوضت أسس الأمن العام في العديد من المناطق، إذ أن الوكالات الحكومية لإنفاذ القانون لم تتمكن بعد من بسط نفوذها حتى يتسنى لها معالجة المشاكل الأمنية بشكل متسق أو فعال. وتشارك الأحزاب والحركات السياسية في احتجاجات في الشوارع وإضرابات واسعة النطاق وعنف أحيانا، وكثيرا ما يحمل الأطفال على المشاركة في أشكال خطيرة من المظاهرات العامة والإضرابات والحصارات.

ثانيا - التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية

٣ - عزز اتفاق السلام الشامل الاتفاقات التي سبق إبرامها وأعلن عن نهاية التمرد الماوي. وشمل الاتفاق أيضا الترتيبات الأساسية لتجميع مقاتلي الجيش الماوي، وحصر الجيش النيبالي

في معسكراته، وتخزين أسلحة وذخائر الجانبيين. ووقعت الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) اتفاقاً مستقلاً لرصد إدارة الأسلحة والجيش كانت الأمم المتحدة شاهداً عليه في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويحظر هذا الاتفاق الاختطاف والعنف الجنسي ومنع وصول المساعدة الإنسانية وتجنيد الأطفال دون ١٨ سنة أو استخدامهم لأغراض عسكرية. ويلزم الطرفين معا بالإفراج فورا عن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة وإعادة إدماجهم.

٤ - وبينما ينص كل من اتفاق السلام الشامل واتفاق رصد إدارة الأسلحة والجيش على أحكام تتعلق بحل المليشيات المرتبطة بالجيش الماوي، لم يورد أي منهما خططا مفصلة في هذا الشأن. فلا يزال يتعين على طرفي عملية السلام اتخاذ ترتيبات الإفراج عن الأطفال وبرامج إعادة إدماجهم التي كان من شأنها أن تتيح للأطفال في تلك القوات حقوق الاستفادة من تدابير الإنعاش وإعادة الإدماج. وقامت المليشيا الماوية بطائفة من الأعمال خلال النزاع، بما في ذلك التعبئة، والدعاية، والقيام بدور جيش غير نظامي، و”إنفاذ القانون“ بأشكال مختلفة في مناطق توجد تحت سيطرة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وعندما حلت المليشيا الماوية، التحق العديد من أفرادها، حسبما أفيد، بعصبة الشبيبة الشيوعية التابعة للحزب، وهي منظمة أعيد إنشاؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ومن المعلوم أيضا أن بعض أعضاء الجيش الماوي قد التحقوا بهذه العصبة بدلا من الالتحاق بمواقع التجميع. ويقل سن بعض هؤلاء المجندين في العصبة من الجيش الماوي والمليشيا الماوية عن ١٨ سنة.

٥ - وبينما كان الماويون يحضرون لنقل قواتهم إلى مواقع التجميع، شرعوا في حملة تجنيد بلغت ذروتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واستهدفت الحملة في كثير من الأحيان الأطفال، بتقديم وعود بدفع أجور مجزية نسبيا للمجندين الراغبين في الالتحاق بمواقع تجميع الجيش الماوي. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان أفراد الجيش الماوي قد تجمعوا في سبعة مواقع تجميع رئيسية و ٢١ موقع تجميع فرعي. وفيما بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧، سجلت الأمم المتحدة ٣١ ٣١٨ فردا من أفراد الجيش الماوي في مواقع التجميع. وقام أخصائيو رصد الأسلحة التابعون لبعثة الأمم المتحدة في نيبال بتسجيل أسلحة الجيش الماوي والإشراف على تخزينها من أجل رصدها على مدار الساعة. وتخزن عدد مساو من أسلحة الجيش النيبالي.

٦ - وفي المرحلة الثانية من عملية التسجيل التي أجريت في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تحققت أفرقة الأمم المتحدة من سن جميع الأفراد في مواقع التجميع ومن تاريخ تجنيدهم. وكان يتعين تسريح الأفراد الذين ولدوا قبل

٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ أو جندوا بعد ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ فوراً حسبما يقتضيه اتفاق السلام الشامل. وقدرت أفرقة الأمم المتحدة أن ٩٧٣ ٢ من أفراد الجيش الماوي كانوا دون ١٨ سنة في تاريخ وقف إطلاق النار. وأُعلن أن عدداً إضافياً من الراشدين عددهم ١٠٣٥ فرداً يقدر سنهم بأكثر من ١٨ سنة قد جندوا بعد الموعد النهائي، وهو ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٧ - وإضافة إلى ذلك، لم يتقدم ٦٤٠ ٨ فرداً من أفراد الجيش الماوي سجلوا بداية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ للمشاركة في عملية التحقق، وأسقطت تلقائياً أهليتهم لذلك. ويعتقد أن العديد منهم أطفال أفرج عنهم الجيش الماوي بشكل غير رسمي أو أفرجوا عن أنفسهم دون الاستفادة من خطة لإعادة الإدماج. وهناك أيضاً تقارير متواترة تفيد أن عدداً هاماً من الأطفال الذين أفرج عنهم بشكل غير رسمي قد استقطبوا للانضمام إلى عصبة الشبيبة الشيوعية.

٨ - وانتهت عملية التحقق في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. غير أنه لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالتسريح الرسمي. ولم تف قيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بالتزامها بموجب اتفاق السلام الشامل بالإفراج فوراً عن الأطفال. وفي الواقع، رهن الحزب إجراء التسريح باتفاق مستقل مع الحكومة ينص على دفع بدلات لأي من الأفراد الموجودين في مواقع التجميع، بمن فيهم من أسقطت أهليتهم بموجب أحكام اتفاق السلام الشامل. ولا يشكل عدم الإفراج عن الأطفال انتهاكاً للاتفاق فحسب بل يشكل أيضاً انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي. وأكد كل من بعثة الأمم المتحدة في نيبال واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات حماية الطفل مراراً أنه ينبغي لكل من الحكومة والمواطنين اعتبار تسريح الأطفال مسألة ذات أولوية عاجلة، وأن دفع البدلات ينبغي ألا يكون شرطاً مسبقاً للإفراج.

٩ - وانسحب الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) من الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وأجلت الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، انضم الحزب من جديد إلى الحكومة بعد توقيع اتفاق من ٢٣ نقطة يلزم الأحزاب السياسية بإجراء الانتخابات. وينص الاتفاق على القيام فوراً بتسريح أفراد الجيش الماوي الذين أسقطت عملية التحقق أهليتهم، ولكن ليس إلا بعد دفع بدلاتهم. وينص أيضاً على إنشاء لجان في غضون شهر واحد لاستعراض تنفيذ عملية السلام وتعزيزها.

١٠ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨، وبعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، دفعت البدلات إلى أفراد الجيش الماوي الذين أسقطت أهليتهم - بمن فيهم الأطفال - في بعض

مواقع التجميع. ولم يبلغ الأفراد المسقطه أهليتهم بوضعهم إلا عند دفع بدلاتهم. غير أن لا أحد منهم سرح بشكل رسمي.

١١ - وفي مقابل هذه الاضطرابات الاجتماعية، هناك اتجاه مطرد غير ظاهر يتزع إلى استعمال العنف لدى العديد من الجماعات المهمشة في العادة وخاصة في منطقة تيراي. وبعض جماعات منطقة تيراي جماعات مسلحة غير مشروعة تستخدم العنف كاستراتيجية رئيسية. وتمارس فصائل مختلفة من جماعتي جانتانتريك تيراي موكتي مورشا وماديسي موكتي تاغورز المسلحين وغيرهما من الجماعات المسلحة أعمال الاختطاف والقتل والابتزاز والتخويف. وكثيرا ما تكون هذه الأعمال ذات طابع إجرامي بقدر ما تتوخى أهدافا سياسية. وهناك أدلة على أن إحدى هذه الجماعات جندت طفلا للمشاركة بشكل مباشر في أعمال العنف المسلح، وتفيد العديد من التقارير أنه يجري تجنيد الأطفال؛ وتدل بعض المؤشرات المثيرة للقلق على احتمال انتقال بعض الأطفال من الجيش الماوي إلى الجماعات المسلحة في تيراي.

١٢ - وتضم فروع الشبيبة التابعة العديد من الأحزاب السياسية الرئيسية أيضا إلى عضويتها العديد من الأطفال ممن يتجاوز عمرهم ١٦ سنة وعددا كبيرا من الأطفال دون ١٦ سنة. ثم إن الأحزاب وفروع الشبيبة التابعة لها تحرض الأطفال على المشاركة في المظاهرات التي قد تنشب خلالها أعمال العنف، وترد الشرطة أحيانا على ذلك بالاستخدام المفرط للقوة. ولم تقم هذه الأحزاب والمنظمات السياسية باتخاذ تدابير مجدية لمعالجة هذه المخاطر، وبإمكان الحكومة عمل المزيد لمواجهة هذا الوضع.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

١٣ - تراجعت انتهاكات حقوق الطفل في سياق النزاع تراجعاً ملموساً منذ أن قدمت تقريرها الأخير إلى مجلس الأمن. غير أن الأطفال لا يزالون مرتبطين بالجيش الماوي، ولم يحرز أي تقدم في سبيل ضمان الإفراج عنهم بشكل رسمي؛ ولا يزال الأطفال عرضة للقتل والإصابات خلال المظاهرات السياسية ومن جراء الأجهزة المتفجرة التي خلقت أثناء النزاع. وإضافة إلى هذه الانتهاكات الجسيمة، لا يزال الأطفال يقسرون على المشاركة في الأنشطة السياسية أو يذهبون ضحية لممارسات "إنفاذ القانون" الخاصة بالحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). ويتحمل كل من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والجماعات المسلحة في منطقة تيراي المسؤولية عن معظم الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفضلاً عن ذلك، لم تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لإنهاء الانتهاكات والاعتداءات أو ضمان المساءلة بفعالية عن الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبتها كل من الطرفين خلال النزاع وبعده.

ألف - تجنيد القوات والجماعات المسلحة للأطفال واستخدامهم

١٤ - قامت فرقة العمل النيبالية المعنية بالأطفال والتزاع المسلح التي أنشئت بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) برصد تجنيد الأطفال من قبل الجيش الماوي والمنظمات المنتسبة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) خلال حملة التجنيد التالية لوقف إطلاق النار التي بلغت ذروتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفيما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قامت فرقة العمل بتوثيق ١ ٥٧٦ حالة أفادت بشأنها الأسر أن أطفالها جندوا من قبل الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وسجلت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ٩٢٥ حالة وحده. وجند بعض هؤلاء الأطفال في الجيش الماوي خرقا لاتفاق السلام الشامل، على حين جند آخرون في المنظمات المنتسبة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وأفرج عن ٣٠ في المائة تقريبا من هؤلاء الأطفال بعد قضاء أيام قليلة مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وتبين لاحقا أن حوالي ٢٠ في المائة منهم يوجدون في مواقع بجميع الجيش الماوي. والعديد من الأطفال في مواقع التجميع صغار السن نسبيا، إذ بلغ متوسط سن الأطفال المدرجين في قائمة فرقة العمل والمحددة هويتهم في مواقع التجميع ١٤,٦ سنة. ويجهل أعضاء فرقة العمل حاليا الأماكن التي توجد فيها نسبة ٥٠ في المائة المتبقية.

١٥ - وانتهت عملية تسجيل أفراد الجيش الماوي والتحقق منهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، غير أنه لا يزال يتعين الإفراج عن الأطفال بشكل رسمي. واتفق الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وأحزاب أخرى في الحكومة على أن تدفع الحكومة بدلات لجميع أفراد الجيش الماوي الموجودين في مواقع التجميع. غير أن الاتفاق لم ينفذ إلا جزئيا، إذ دفعت الحكومة ما يعادل ثلاثة أشهر من البدلات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، غير أن البدلات غير المدفوعة لا تزال تتراكم. وأدى دفع البدلات إلى وضع الأسر الفقيرة أمام اختيار مؤلم، إما أن تبقي أطفالها في مواقع التجميع وإما أن تفقد موردا للدخل. وقد يكون دفع البدلات قد شجع في عدد محدود من الحالات القادة على إعادة تجنيد الأطفال الذين سبق لهم أن أفرجوا عنهم. وصار بالتالي دفع البدلات يشكل عائقا أمام الإفراج عن الأطفال. وفي حين بذل كل من الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) الجهود من أجل معالجة مشكلة دفع بدلات أفراد الحزب المسقطه أهليتهم، لم يُقطع أي التزام بتوفير أموال أو وضع برامج لإنعاش الأطفال المتضررين بالتزاع المسلح وإعادة إدماجهم، بمن فيهم الأطفال المفرج عنهم بأعداد كبيرة بشكل غير رسمي، وقوبل عرض المساعدة الذي تقدمت به الأمم المتحدة بقليل من الحماس. وتجري مشاورات بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في هذا الصدد.

١٦ - وأفرج بشكل غير رسمي عن عدد مجهول من الأطفال المرتبطين سابقا بمليشيا الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بعد حل المليشيات بموجب اتفاق السلام الشامل. وفي عام ٢٠٠٧، تبين بوضوح من المقابلات التي أجريت مع الأطفال المرتبطين سابقا بالجيش الماوي أن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) كان يتبع سياسة الإفراج غير الرسمي عن الأطفال من مواقع التجميع. فقد غادر معظم الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة في نيبال تلك الجماعات دون أن تتخذ أي تدابير لإنعاشهم وإعادة إدماجهم أو وضع أي إطار لحمايتهم. وينشأ عن الإفراج غير الرسمي العديد من المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والشباب المعنيون، فهم يلاقون مشاكل في الاستفادة من برامج إعادة الإدماج ويتعرضون لخطر إعادة التجنيد من قبل الجماعات المسلحة الجديدة العاملة في البلد. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يواجه الأطفال المفرج عنهم بشكل غير رسمي صعوبة في تبين حالتهم المدنية.

١٧ - ويتم الإفراج غير الرسمي بأشكال مختلفة. ففي بعض الحالات يهرب الأطفال من الجيش الماوي، بينما يُطلب منهم في حالات أخرى الرحيل أو التفاوض بشأن رحيلهم. وفي حالات أخرى، يُنقل الأطفال من صفوف الجيش الماوي إلى منظمات أخرى تابعة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، وخاصة عصبة الشبيبة الشيوعية. وتشير تقارير مثيرة للقلق إلى أن عددا محدودا من الأطفال الذين أفرج عنهم بشكل غير رسمي من مواقع التجميع جندوا من جديد قسرا من قبل الجيش الماوي أو منظمات الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وتم توثيق ١٢ حالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسويت بعض الحالات بمساعدة أعضاء فرقة العمل، لكن لا يزال الأطفال في حالات أخرى محتفين عن أنظار الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي).

١٨ - وتتباين تجارب الأطفال المفرج عنهم بشكل غير رسمي تبائنا كبيرا. ففي حين التحق البعض منهم بالبرنامج الذي ينظمه الفريق العامل المعني بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة (يضم الفريق العامل المعني بالأطفال المرتبطين بقوات أو بجماعات مسلحة اليونيسيف ووكالات أخرى لحماية الطفل)، انضم آخرون إلى أسواق العمل غير النظامية أو هاجروا إلى الهند أو قصدوا وجهات أخرى في الخارج بحثا عن العمل. وهناك أيضا مؤشرات تدل على أن بعض الأطفال المفرج عنهم من الجيش الماوي بشكل غير رسمي التحقوا بالفصائل المسلحة العاملة في منطقة تيراي. والتحق كذلك العديد منهم بعصبة الشبيبة الشيوعية، بشكل طوعي في حالة البعض أو حسب بعض الإفادات بالإكراه في حالات أخرى. وقام الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في أحيان كثيرة باستهداف وتجنيد العديد من الفتيات اللاتي التحق الكثير منهن بالحزب للهروب من القيود التقليدية المفروضة عليهن. وكانت هناك صعوبة كبيرة في رصد مآل الفتيات، رغم وجود مؤشرات تفيد بأن

عددا من الفتيات يواجهن وصمة اجتماعية أكبر وقعا تنشأ عنها ضغوط من أجل الزواج في وقت مبكر.

١٩ - ويبدو أن عصبة الشبيبة الشيوعية استوعبت العديد من أفراد مليشيات الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) التي حلت. ولم يلتحق العديد من الأطفال المجندين خلال حملة التجنيد لعام ٢٠٠٦ التالية لوقف إطلاق النار بالجيش الماوي. وتفيد المؤشرات أنهم التحقوا بدلا من ذلك بعصبة الشبيبة الشيوعية. وساهمت العصبة مؤخرا في أعمال سياسية صدامية في الشوارع، وأُشركت في أنشطة الإشراف على الأطفال المخرج عنهم بشكل غير رسمي من مواقع التجميع، والعمل على انضباطهم، بل وحتى إعادة تجنيدهم.

٢٠ - ويبدو أن بعض الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة في منطقة تيراي قد حذت حذو الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في أساليب التجنيد التي يتبعها. إذ وردت تقارير عن أن جماعة ماديسي موكتي تاغرز على سبيل المثال شكلت فرقا ثقافية لاجتذاب المراهقين. وفي حالة واحدة على الأقل، مضت فتاة التحقت بفريق ثقافي تابع لتلك الجماعة إلى المشاركة المباشرة في العنف المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢١ - وأقامت بعض الأحزاب والجماعات السياسية في منطقة تيراي فروعا للشبيبة تقدم تدريباً بدنيا لأعضائها وتتوخى "أهدافاً أمنية" غير محددة بشكل جيد. ومن دواعي القلق أن هذه الأحزاب والجماعات السياسية تشكل، رغم إنكارها، منظمات تبدأ بممارسة أنشطة سياسية مشروعة، ولكن يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم.

باء - القتل/التشويه

٢٢ - لم ترد أي تقارير عن قتل الأطفال عمدا من قبل القوات أو الجماعات المسلحة. لكن لا يزال الأطفال يلقون حتفهم نتيجة مخلفات الحرب والعنف السياسي، إذ قتل ما لا يقل عن ١٨ طفلا وأصيب ٤٧ آخرون بجراح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقتل سبعة أطفال في عمليات لإطلاق النار وطفل واحد نتيجة هجوم وقع خلال مظاهرات أعقبت الاضطرابات في منطقة تيراي. وقتل طفل عمره ١٥ سنة من قبل الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في حاجز مرور في مقاطعة سيرها أقامه منتدى حقوق شعب الماديسي، وهو حزب سياسي في منطقة تيراي. وكانت فتاة مرتبطة بفرقة ثقافية تابعة للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) عمرها ١٧ سنة من بين ٢٧ شخصا قتلوا في آذار/مارس ٢٠٠٧ عقب مواجهة بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ومنتدى حقوق شعب الماديسي اندلعت خلال تجمعين متزامنين في بلدة غور في منطقة تيراي. وكان طفل عمره ١٠ سنوات من بين ١٤ شخصا قتلوا في موجة من العنف الطائفي في مقاطعة

كابيلفاستو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأصيب عدد أكبر بكثير من الأطفال خلال تجمعات عامة نظمت فيما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وشباط/فبراير ٢٠٠٧، منهم ثمانية أطفال تعرضوا للضرب والإصابة من قبل الشرطة خلال المظاهرات.

٢٣ - وقتل ٦ أطفال وأصيب ٤٤ آخرون بجراح بسبب أجهزة متفجرة مرتجلة من مخلفات التراجع. وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى انخفاض عام في عدد التفجيرات المسجلة التي تسبب فيها ضحاياها في عام ٢٠٠٧. وتشذ نيال في كون معظم ضحايا هذه التفجيرات هم دون ١٨ سنة.

٢٤ - ولم يجرز سوى تقدم ضئيل نحو وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، استخرج أخصائيو الباثولوجيا الشرعية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ما يعتقد أنه رفات ميينا سونوار، وهي فتاة عمرها ١٥ سنة توفيت بعد أن عذبت رهن الاعتقال لدى الجيش النيبالي حسبما أفادته التقارير. وأمرت المحكمة العليا الشرطة بإجراء تحقيق في وفاتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. غير أن الشرطة أبدت ممانعة في التحقيق في الحالة تحقيقا وافيا، ولم يتعاون الجيش النيبالي بما فيه الكفاية حتى الآن. ولم توجه أي اتهامات فيما يتعلق بظروف وفاة الفتاة. وكانت ميينا سونوار قد عثر عليها ميتة في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في مركز التدريب على عمليات السلام في بريندرا في مقاطعة كافريالانشوك. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبفضل ضغوط عامة ودولية مكثفة، أحيل ثلاثة ضباط في الجيش النيبالي إلى المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالسجن لمدة ستة أشهر لعدم اتباع الإجراءات السليمة لدى التصرف في جثة ميينا سونوار.

جيم - اختطاف الأطفال

٢٥ - تراجع اختطاف الأطفال لأغراض عسكرية الذي ميز فترة التراجع تراجعاً ملموساً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وشباط/فبراير ٢٠٠٧، بلغ عدد الأطفال المعروف أنهم اختطفوا في حوادث اختطاف منفردة ١٦٨ طفلاً، واختطف معظمهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ خلال حملة التجنيد التي قام بها الجيش الماوي. ومن أصل ١٦٨ طفلاً، اختطف ١٣٥ طفلاً لأغراض التجنيد، بينما اختطف ٣٣ طفلاً للمشاركة في برامج ثقافية وسياسية أو لأسباب أخرى. وأفرج عما مجموعه ٤٩ طفلاً. وفي عام ٢٠٠٦، اختطف أكثر من ٣٢٤ طفلاً في إطار ١٣٦ حادثة اختطاف جماعي، اختطف أكثر من ٢١٠ منهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والباقيون فيما بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. واختطف جميع الأطفال قصد تجنيدهم في الجيش الماوي. وأفيد أن ما مجموعه ١١٠ أطفال منهم عادوا إلى بيوتهم أو أفرج عنهم. وبالإضافة إلى ذلك، اختطف

ما يزيد على ٨٠٢ طفل في احتطافا جماعيا فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وشباط/فبراير ٢٠٠٧ من أجل المشاركة في البرامج السياسية أو التجمعات الجماهيرية للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وأفرج عنهم في نهاية أنشطة اليوم السياسية.

٢٦ - ولم يبلغ عن أي حالة اعتقال جديدة بموجب القانون المتعلق بالأنشطة الإرهابية والمخللة بالنظام (مراقبتها ومنعها). وانتهى أجل القانون في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ولم يحدد العمل به. وأفرج عن معظم الأطفال المعتقلين بموجب القانون المذكور خلال النزاع، ولكن بعضهم ظل رهن الاحتجاز بتهم ارتكاب جرائم عادية، وجميع هؤلاء الأطفال يفوق سنهم ١٨ سنة في الوقت الراهن. وظلت ثلاث محتجزات من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) رهن الحبس الاحتياطي لمدة تتراوح بين ست وسبع سنوات، وكان عمر اثنتين منهن ١٣ سنة والثالثة ١٧ سنة حين اعتقالهن.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٢٧ - تضررت المدارس بشكل مباشر من جراء أعمال الإغلاق والحصار التي تعتبر أسلوبا يتبعه المحتجون على نطاق واسع في نيبال. فقد أغلقت العديد من المدارس خلال فترة الاحتجاجات الطويلة التي شهدتها منطقة تيراي في بداية عام ٢٠٠٧ والتي استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واستخدم الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والمنظمات المنتسبة له ما يزيد على ١٠ مدارس عامة لمدة تتراوح بين ٤ ساعات ويوم واحد أو ليلة واحدة لإجراء أنشطتها الثقافية وكملاجأ في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وكانوب الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في مقاطعات برديا وغورخا وسندوبالشوك.

هاء - العنف الجنسي

٢٨ - لم ترد أي تقارير عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي في سياق النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - منع وصول المساعدة الإنسانية

٢٩ - من النادر أن يُمنع وصول المساعدة الإنسانية بشكل متعمد، وقد أدى وقف إطلاق النار إلى تيسير العمليات التي يضطلع بها العاملون في المجال الإنساني. غير أن الإضرابات والحصارات الواسعة النطاق التي قامت بها جماعات سياسية مسلحة وغير مسلحة وأحزاب وجماعات سياسية أدت إلى تعطيل الأنشطة الإنسانية والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية في معظم الأحوال في منطقة تيراي. وأفيد أيضا عن وقوع حوادث تخويف أطر

الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للعاملين في المنظمات غير الحكومية. وزادت خطورة أحد الحوادث نتيجة الاستيلاء على وثائق سرية تتعلق بتجنيد الأطفال من قبل أطر الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي).

رابعاً - الحوار وخطط العمل

٣٠ - أقامت فرقة العمل المعنية بالأطفال والتزاع المسلح آلية للرصد والإبلاغ لها حضور في ٥٤ من مقاطعات نيبال البالغ عددها ٧٥ مقاطعة، وتعمل في جميع أنحاء المقاطعات الأخرى. وتشارك في فرقة العمل على مستوى رفيع منظمات وطنية ودولية عاملة في مجال حقوق الطفل، وقد ساعدت عضويتها في فرقة العمل على حمايتها من التخويف في بعض المناسبات. وتقوم فرقة العمل حالياً باستعراض أدائها قصد زيادة تعزيز جهودها في مجال الدعوة والتنسيق.

ألف - الحوار مع الطرفين

٣١ - أدى التأخير في إعادة تعيين منسقين إلى عرقلة أنشطة الدعوة ووضع خطط عمل وقف التجنيد والانتهاكات الأخرى. وعين كل من طرفي اتفاق السلام الشامل منسقا لشؤون الأطفال والتزاع المسلح. ويمثل الحكومة الأمين المشترك لوزارة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية. وعين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) منسقا تولى لاحقاً مهام أخرى وعُيّن منسق بدلاً منه في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٢ - ورغم عدم إحراز تقدم في الحوار على المستوى الرسمي، أسفر الحوار على المستوى المحلي بين أعضاء فرقة العمل وطرفي اتفاق السلام الشامل إلى تحقيق بعض النتائج لصالح الأطفال. والتمست أسر الأطفال الموجودين في مواقع التجميع في أحيان كثيرة دعم أعضاء فرقة العمل المحليين للتفاوض بشأن الإفراج عنهم. وسويت بعض حالات الاختطاف بتدخل من أعضاء فرقة العمل. غير أن هذه الأنشطة المحلية ليست بديلاً كافياً لما يستلزمه الأمر، أي وضع خطة عمل وطنية للإفراج عن جميع الأطفال في الجيش الماوي تتفق عليها الحكومة مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وتُقر باعتبارها خطة عمل ملموسة ومحددة زمنياً مع الأمم المتحدة في نيبال.

٣٣ - وأنشأ العديد من الأحزاب السياسية في منطقة تيراي فروعاً للشبيبة تشارك في العمل السياسي العنيف في الشوارع، وقامت بعض الجماعات المسلحة التي تلجأ إلى العنف السياسي بتجنيد الأطفال. ولم يباشَر إلى الآن أي حوار مع هذه الجماعات المسلحة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.

٣٤ - وأحرزت حكومة نيبال بعض التقدم في سبيل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام الشامل بالتكفل بتأهيل الأطفال المرتبطين سابقا بالقوات والجماعات المسلحة. وتعمل وزارة السلام والتعمير إلى جانب وزارة شؤون المرأة والطفل والرفاه الاجتماعي والفريق العامل المعني بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة على صياغة خطة عمل وطنية لأجل الأطفال المتضررين بالتراع، بما في ذلك الفريق العامل الذي سيعمل على وضع برنامج وطني لأجل الأطفال المتضررين بالتراع.

باء - المبادرات العامة لحماية الأطفال

٣٥ - في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، صدّقت حكومة نيبال على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. وصرحت نيبال بتصريحاً ملزماً لدى توقيع البروتوكول بأنها لن تجند الأطفال دون ١٨ سنة في جيشها أو في قوة الشرطة المسلحة التابعة لها. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أقرت الحكومة التزامات باريس بحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام غير المشروع من جانب القوات أو الجماعات المسلحة. غير أنه على الرغم من تصديق نيبال على عدة صكوك دولية، أخرت عملية إدراج المعاهدات الدولية في صلب القانون الوطني. واستكملت الحكومة استعراض القانون المتعلق بالأطفال الذي بدأ في عام ٢٠٠٦، ولكن يتعين أن يمجزه البرلمان.

٣٦ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شُكلت فرقة عمل مشتركة بين الوزارات لتقييم آثار انضمام نيبال لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقدم تقرير فرقة العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وصرحت الحكومة بأنها ستشرع في إجراءات التصديق.

٣٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، طرحت الحكومة مشروع قانون لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، وهو المشروع الذي يجري حالياً التشاور بشأنه مع عدد من الأطراف المعنية. وأعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقها على عدة مستويات إزاء مشروع القانون الذي يتضمن أحكاماً من شأنها أن تمنح العفو لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. ولا ينص المشروع أيضاً على أي تدابير خاصة بالأطفال الضحايا أو الشهود أو الأطفال المتهمين.

جيم - المبادرات الخاصة لصالح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة

٣٨ - ينص اتفاق السلام الشامل والدستور المؤقت على أن يقوم مجلس الوزراء المؤقت بإنشاء لجنة خاصة يعهد إليها بمهمة الإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وتأهيلهم. وقد اجتمعت اللجنة مرة واحدة فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تتناول ضرورة إنشاء مؤسسة وطنية مسؤولة عن إعادة إدماج الأطفال من الجيش الماوي.

٣٩ - ويجمع الفريق العامل المعني بالأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة بين منظمات حماية الطفل وحقوق الإنسان. وقد وضع خططاً لإدارة الإفراج عن الأطفال من مواقع التجميع لدى قيام الجيش الماوي في نهاية الأمر بتسريحهم. وفي منتصف عام ٢٠٠٧، شرع أعضاء الفريق العامل في إتاحة فرص إعادة الإدماج للأطفال المفرج عنهم بشكل غير رسمي الذين حددوا هويتهم من خلال برامج التوعية المحلية. ووضع الفريق العامل أدوات ومبادئ توجيهية خاصة ببرنامج إعادة الإدماج؛ وقدم الدعم لتصميم المشاريع وتنفيذها؛ وعزز الشراكات وأنشطة التنسيق على المستوى الإقليمي. وشرع البرنامج في مرحلة التنفيذ في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٤٠ - وسجل أكثر من ٢ ٥٠٠ طفل في برنامج الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة فيما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وهؤلاء الأطفال هم ممن أفرج عنهم بشكل غير رسمي أو أفرجوا عن أنفسهم من الجيش الماوي أو من المنظمات المنتسبة إلى الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) أو من قوات الأمن الحكومية، ولا يمثلون سوى جزء من المجموع التقديري للحالات.

٤١ - وواجه البرنامج بعض العقبات الكأداء. واتخذ الفريق العامل المعني بالأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة خطوات من أجل شرح أهداف البرنامج للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ولأحزاب السياسية الأخرى في كل مقاطعة يضطلع فيها بعملياته. غير أن البرنامج واجه في بعض المناطق عراقيل من جانب العاملين محلياً في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) الذين اتهموا موظفي البرنامج "بسرقه أطر" الحزب. ووجهت بعض التهديدات إلى موظفي البرنامج. ولم يسمح لبرنامج الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة بتعميم المعلومات عن البرنامج على الأطفال الموجودين في مواقع التجميع.

٤٢ - وأعيد تجنيد عدد محدود من الأطفال في الجيش الماوي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان عدة أطفال مشاركين في البرنامج من بين الذين أعيد تجنيدهم قسراً. وحفز دفع جزء من البدلات إلى الجيش الماوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ القادة على زيادة عددهم، وحفز ذلك بعض الأطفال على العودة. وإعادة التجنيد هي في حد ذاتها من

الانتهاكات الجسيمة، إلا أنها تؤدي أيضا إلى تقويض بالغ لقدرة البرامج على العمل، وتنازل من قدرة الأطفال على الشعور بالثقة في عملية تأهيلهم دون التعرض للمضايقة.

خامسا - التوصيات

ألف - التوصيات المقدمة إلى حكومة نيبال

٤٣ - ينبغي لحكومة نيبال أن تبدي بوضوح التزامها بدور قيادي على صعيد إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وينبغي لها أن تعمل عن كثب مع الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والأمم المتحدة لوضع برنامج فعال له موارد كافية ويحظى برصد جيد للإفراج عن هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم.

٤٤ - وينبغي لحكومة نيبال أن تتخذ خطوات ملموسة في ميدان الإصلاح القانوني والمساءلة والمصالحة من أجل النهوض بحماية الأطفال ووضع حد للإفلات من العقاب على الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضدهم، بما في ذلك سن قانون يجرم تجنيد الأشخاص دون ١٨ سنة. وينبغي أن تتخذ مزيدا من الخطوات لضمان قيام وكالات إنفاذ القانون والمحاكم بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال ومحاكمة مرتكبيها، وتعزيز المؤسسات القانونية لضمان معالجة مسائل حقوق الإنسان، وكذلك لضمان إجراء أي تعزيز أو إصلاح لنظامي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية بما يتفق والمعايير الدولية.

٤٥ - وينبغي لحكومة نيبال أن تكفل وضع تدابير كافية لحماية الأطفال الضحايا والشهود، والأطفال المتهمين بارتكاب جرائم في سياق النزاع، وأن تشرك كذلك الأطفال في أي أنشطة للعدالة الانتقالية لضمان الاطلاع على التجارب التي عاشوها خلال النزاع.

باء - التوصيات المقدمة إلى تحالف الأحزاب السبعة

٤٦ - ينبغي للأحزاب السبعة أن تعين أعضاء في اللجان التي ترصد تنفيذ اتفاق السلام تسند إليهم بالتحديد مهمة دراسة حقوق الطفل في عملية السلام.

جيم - التوصيات المقدمة إلى الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)

٤٧ - ينبغي للحزب أن يتخذ خطوات عاجلة لأجل بدء العمل مع الأمم المتحدة بخطة عمل ملموسة ومحددة زمنيا لتنفيذ التزامه بالإفراج عن الأطفال فورا ودون شروط من مواقع بجميع الجيش الماوي كما تعهد بذلك بموجب اتفاق السلام الشامل واتفاق رصد إدارة الأسلحة والجيش، بما في ذلك وضع إطار زمني دون تأخير للإفراج عن الأطفال، والتأكيد على أن ذلك لن يرهن بشروط مثل دفع أجور أو إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن.

وينبغي لقيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) تعميم رسالة رسمية على قادته الميدانيين تؤيد خطة العمل المذكورة أعلاه وتعين منسقا عسكريا رفيع المستوى.

٤٨ - وينبغي أن يعمل الحزب بشكل وثيق مع فرقة العمل من أجل القيام دون تأخير بمعالجة مسألة الأطفال المفرج عنهم بشكل غير رسمي من الجيش الماوي الذين أعيد تجنيدهم لاحقا بشكل قسري، والتحقيق مع القادة المسؤولين عن التجنيد، واتخاذ تدابير مناسبة ضد من ثبتت مسؤوليته عن ذلك.

٤٩ - وينبغي للحزب أن يبدأ العمل مع الأمم المتحدة ومع أي سلطة حكومية مقبلة مسؤولة عن إعادة الإدماج لضمان توعية الأطفال الذين أفرج عنهم بشكل غير رسمي بما يستحقونه من دعم لإعادة إدماجهم حسب الاقتضاء. وينبغي له أن يؤيد علنا برنامج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وأن يعمم المعلومات عن هذا البرنامج على الأطفال في مواقع التجميع، وأن يمد البرنامج برسالة تعبر عن دعمه له ويمكن لموظفيه استعمالها حينما يلاقون اعتراضات من جانب موظفي الحزب.

دال - التوصيات المقدمة إلى الجماعات المسلحة في منطقة تيراي

٥٠ - ينبغي لكافة الجماعات المسلحة في منطقة تيراي الالتزام علنا بوقف جميع انتهاكات حقوق الطفل، بما في ذلك تجنيد كل من هم دون ١٨ سنة من العمر.

هاء - التوصيات المقدمة إلى جميع الأحزاب السياسية

٥١ - ينبغي لجميع الأحزاب السياسية أن تلتزم بوقف التلاعب بالأطفال وقسرهم على المشاركة في المظاهرات السياسية والإضرابات والحصارات. وينبغي لها ضمان تعميم هذه الالتزامات على أطرها في المناطق التي تعمل فيها، وينبغي للجنة الانتخابات مساءلة من لا يقوم بذلك.

٥٢ - صدرت توجيهات لممثلي الخاص المعني بالأطفال والتزاع المسلح بأن يقبل دعوة حكومة نيبال للاضطلاع ببعثة إلى نيبال في المستقبل القريب لأجل الإسهام في توجيه الانتباه إلى ضرورة إدراج حماية حقوق الطفل في أولويات المرحلة الانتقالية وما بعد الانتقالية لحكومة نيبال ولشركائها في الأمم المتحدة والمجتمع المدني.